جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

النجف الاشرف

# التعدّدية الحزبية وأثرها في إستقرارِ النظام السياسي التركي بعد العام ١٩٤٦

إطروحة تقدّم بها الطالب

حسن عبد الحمزة حمودي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم العلوم السياسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

علي دريول محمد الجبوري

٢٠٢٦ م ١٤٤٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

**يا أَيُّهَا الناسُ إنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إنَّ أكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إنَّ اللهَ عَليمٌ خَبِيرٌ**

**سورة الحجرات (١٣)**

# إقرار المشرف

**أشهد أنَّ إعداد هذه الإطروحة الموسومة بـ(( التعدّدية الحزبية وأثرها في إستقرار النظام السياسي التركي بعد العام ١٩٤٦)) لطالب الدكتوراه ( حسن عبد الحمزة حمودي ) قدْ جرت تحت إشرافي في قسم الفكر والنظم السياسية بمعهد العلمين للدراسات العليا،كجزء من متطلبات درجة الدكتوراه في العلوم السياسية .**

**التوقيع:**

**المشرف: أ.م.د.علي دريول محمد الجبوري**

**التاريخ: / / ٢٠٢٦**

**بناءً على التوصيات المتوفرة ، أُرشح هذه الإطروحة للمناقشة**

**التوقيع:**

**أ.د. محمد ياس خضير**

**رئيس قسم الفكر والنظم السياسية**

**التاريخ: / / ٢٠٢٦**

## الإهداء

إلى من علّمني بالعلمِ يرتقي الأشخاص إلى الشجرةِ المِعطاء الذي أنارَ دربي وأفنى عُمرهُ منْ أجلي وساندني لأكون ما أنا عليه والدي حفظهُ الله تعالى...

إلى منْبعِ الحنان وهي في جنانِ الخُلد والدتي رحمها الله تعالى ...

إلى مَنْ شاركتني السرّاء والضراء في حياتي زوجتي العزيزة والغالية ...

إلى زهور المستقبل أولادي رعاهم وحفظهم الله تعالى ...

إلى سندي في الحياة أخوتي وأخواتي ...

إلى أحبتي الأصدقاء والزملاء وكل المحبين والمساندين لي ...

إلى بلدي العراق العظيم .. أهدي هذا الجهد المتواضع ...

# الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد (ص) وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.. الشكر لله أولاً الذي منّ علي بعونه وتوفيقه أَنْ أُتمَّ هذا العمل الذي لمْ يكن ليرى النور لولا فضله ورحمتهُ، كما يدعوني واجب العرفان بالجميل أولاً وقبل كل شيء أَنْ أقدّمَ جزيل شكري وإمتناني إلى مشرفي الأستاذ الفاضل الدكتور(علي دريول محمد الجبوري) الذي غمرني بتعامله الإنساني والأخلاقي الأخوي الراقي قبل أَنْ يغمرني بعلميته الرصينة،وقد كانت ملاحظاته وتوجيهاته ذات أثرٍ كبير في إعداد دراستي وتصويبها وترصينها ومتابعتها بعناية طيلة مدّة الإعداد،له مني مقابل ذلك كامل الإحترام والتقدير والإمتنان متمنياً له الرفعة والعزة والكرامة دنياً وآخرة ، كذلك الشكر موصول لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمون لملاحظاتهم وتصويباتهم الدقيقة التي عزّزت من رصانة الإطروحة وعلميتها وعالجت بعض الثغرات فيها .

كذلك أقدم جزيل شكري وعظيم إمتناني الى عميد معهد العلمين للدراسات العليا الأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن ورئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير لما قدماه من جهد جهيد في مواكبتنا طيلة مدّة الدراسة لهم منا كل التقدير والاحترام، وكذلك الشكر موصول إلى مقرر قسم العلوم السياسية(أ.م.د أحمد خضير الرماحي)، ولا ننسى واجب الشكر إلى أساتذتنا الأفاضل العاملين في القسم الذين ساهموا في وصولنا إلى هذا المستوى الأكاديمي ، كذلك جزيل الشكر ووافر المحبة إلى مدير مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل وكادره الإداري لتقديمهم المساعدة، وشكري الخاص إلى الباحث المختص بالشأن التركي الإستاذ الدكتور (حامد محمد طه السويداني) الذي استقبلني في جامعة الموصل وأهداني بعض الكتب الخاصة بتركيا له مني خالص الإحترام والتقدير، كذلك الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور واثق السعدون في مركز الدراسات الإستراتيجية في إسطنبول للتواصل والمشورة، ولا أنسى واجب الشكر لكل المتعاطفين معي من الأهل والأصدقاء والأساتذة والباحثين في السؤال عني وأخص منهم زميل الدراسة الدكتور (أحمد داخل ناصر) الذي كان أكثرهم حرصاً في إرشادي لكثير من حيثيات الكتابة بحكم خبرته كأستاذ محاضر في جامعة الإمام الكاظم (ع) أتمنى له دوام الصحة والعافية

**الباحث**

**حسن عبد الحمزة حمودي**

# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | أ – ز |
| **الفصل الأول: التأصيل النظري لظاهرة التعدّدية الحزبية والإستقرار السياسي** | ١ – ٦٥ |
| **المبحث الأول: مفهوم التعدّدية وأنواعها والتعددية الحزبية والمفاهي المقاربة وذات الصلة بها** | ٢ – ٤٤ |
| **المطلب الأول:** مفهوم التعدّدية وأنواعها | ٣ – ٢٢ |
| **المطلب الثاني:** مفهوم التعدّدية الحزبية | ٢٣ – ٢٨ |
| **المطلب الثالث:** المفاهيم المقاربة وذات الصلة بالتعدّدية الحزبية | ٢٩ – ٤٤ |
| **أولاً:** الديمقراطية | ٢٩ – ٣٣ |
| **ثانياً:** الحكومات التمثيلية والنُظم والقوانين الإنتخابية | ٣٣ – ٣٦ |
| **ثالثاً:** الأحزاب السياسية | ٣٦ – ٤١ |
| **المبحث الثاني: دوافع ومبرّرات التوجّه نحو التعددية الحزبية والإشكاليات التي واجهتها** | ٤٢ – ٥٥ |
| **المطلب الأول:** الدوافع والمبرّرات | ٤٣ – ٥٠ |
| **المطلب الثاني:** الإشكاليات التي واجهت التعدّدية الحزبية | ٥٠ – ٥٥ |
| **المبحث الثالث : العلاقة بين التعدّدية الحزبية والإستقرار السياسي** | ٥٦ – ٦٥ |
| **المطلب الأول :** ماهية ظاهرة الإستقرار السياسي | ٥٧ – ٦١ |
| **المطلب الثاني :** مزايا ومساوىء الأحزاب السياسية وتأثيرها على الإستقرارِ السياسي | ٦١ – ٦٥ |
| **الفصل الثاني:الملامح العامّة للحياةِ السياسية في تركيا قبل التحوّل إلى التعدّديةِ الحزبيةعام١٩٤٦** | ٦٦ – ١٢٤ |
| **المبحث الاول :** الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي قبل العام ١٩٤٦ | ٦٧ – ٨٣ |

| | |
|---|---|
| **المطلب الأول** : الواقع السياسي | ٦٨ – ٧٤ |
| **المطلب الثاني:** الواقع الإقتصادي | ٧٥ – ٧٩ |
| **المطلب الثالث:** الواقع الإجتماعي والثقافي | ٧٩ – ٨٣ |
| **المبحث الثاني : القضايا المؤثرة في الحياةِ السياسية التركية قبل العام ١٩٤٦** | ٨٤ – ١٠٦ |
| **المطلب الأول** : العلمانية والإسلام | ٨٥ – ٩٦ |
| **المطلب الثاني:** الديمقراطية | ٩٦ – ١٠١ |
| **المطلب الثالث:** سيكولوجية النخبة السياسية | ١٠١–١٠٦ |
| **المبحث الثالث : طبيعة النظام الحزبي وأثره على الاستقرار السياسي في تركيا قبل العام ١٩٤٦** | ١٠٧–١٢٤ |
| **المطلب الأول** : نشوء نظام الحزب الواحد | ١٠٨–١١٢ |
| **المطلب الثاني:** القوانين الحاكمة للحياة الحزبية (قانوني الأحزاب والإنتخابات) | ١١٢–١١٨ |
| **المطلب الثالث:** سياسات وإجراءات الحزب الحاكم وأثرها في الإستقرارِ السياسي | ١١٩–١٢٤ |
| **الفصل الثالث :التعدّدية الحزبية وتأثيرها على الإستقرار السياسي في تركيا للمدّة (١٩٤٦–٢٠٠٢)** | ١٢٥–٢٠٠ |
| **المبحث الأول** : نشوء التعدّدية الحزبية في تركيا عام ١٩٤٦م | ١٢٦–١٤٦ |
| **المطلب الأول** : دوافع ومبررات تركيا لتوجّهها نحو التعدّدية الحزبية | ١٢٧–١٣١ |
| **المطلب الثاني** : التغييرات الدستورية وتأثيرها على التعدّدية الحزبية والإستقرار السياسي | ١٣١–١٤١ |
| **المطلب الثالث** : المتغيّرات الخارجية وتأثيرها على التعدّدية الحزبية والإستقرار السياسي | ١٤١–١٤٦ |
| **المبحث الثاني : مؤشرات التعدّدية المجتمعية والحزبية في تركيا** | ١٤٧–١٧٥ |
| **المطلب الأول** : التركيبة السكّانية والتنوّع المجتمعي | ١٤٨–١٥٣ |
| **المطلب الثاني** : مؤشرات التعدّدية السياسية | ١٥٣–١٦٢ |
| **المطلب الثالث** : مؤشرات التعدّدية الحزبية | ١٦٢–١٧٥ |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث:إشكاليات التعدّدية الحزبية وتأثيرها على الإستقرارِ السياسي للمدةِ(١٩٤٦-٢٠٠٢)** | **١٧٦-٢٠٠** |
| **المطلب الأول** : الإشكالية الإجتماعية | ١٧٧-١٨٢ |
| **المطلب الثاني:** الإشكالية العسكرية والأمنية | ١٨٢-١٩١ |
| **المطلب الثالث** : الإشكالية السياسية | ١٩١-٢٠٠ |
| **الفصل الرابع : واقع ومستقبل التعدّدية الحزبية في تركيا بعد العام ٢٠٠٢م** | **٢٠١-٢٤٩** |
| **المبحث الأول:الملامح العامة للحياة السياسية والحزبية والدستورية في تركيا بعد العام ٢٠٠٢م** | **٢٠٢-٢٢٠** |
| **المطلب الأول** : متغيّرات البيئة السياسية | ٢٠٣-٢٠٩ |
| **المطلب الثاني:** خارطة الأحزاب السياسية الفاعلة وإستحقاقاتها الإنتخابية | ٢٠٩-٢١٤ |
| **المطلب الثالث:** التعديلات الدستورية الحديثة وآثارها البنيوية | ٢١٤-٢٢٠ |
| **المبحث الثاني : تقييم التجربة السياسية لحزبِ العدالة والتنمية الحاكم** | **٢٢١-٢٣٦** |
| **المطلب الأول:** التقييم على المستوى السياسي | ٢٢٢-٢٢٨ |
| **المطلب الثاني:** التقييم على المستوى الاقتصادي | ٢٢٨-٢٣٢ |
| **المطلب الثالث:** التقييم على المستوى الاجتماعي والثقافي | ٢٣٣-٢٣٦ |
| **المبحث الثالث : مستقبل التعددية الحزبية في تركيا** | **٢٣٧-٢٤٩** |
| **المطلب الأول:** الضمانات اللازمة لبقاء التعددية الحزبية واستمرارها | ٢٣٩-٢٤٥ |
| **المطلب الثاني:** الكوابح المانعة لبقاء التعددية الحزبية وإستمرارها | ٢٤٥-٢٤٩ |
| **الخاتمة** | **٢٥٠-٢٥١** |
| **الإستنتاجات والتوصيات** | **٢٥٢-٢٥٣** |
| **المصادر** | **٢٥٤-٢٧٩** |
| **ملخص الرسالة باللغة الانكليزية** | **٢٨٠-٢٨٢** |

# قائمة الجداول


| موضوعات الجداول | رقم الصفحة |
|---|---|
| **الجدول رقم (١)** الإجراءات العلمانية المتبعة لإنهاء دور الدين في الحياة العامة من قبل أتاتورك | ٩٤ |
| **الجدول رقم (٢)** يتضمن التركيبة القومية والدينية في تركيا | ١٥٢ |
| **الجدول رقم (٣)** الأحزاب السياسية التي تشكلت اثناء إنطلاق التعددية الحزبية حتى عام ١٩٦٠ | ١٦٤ |
| **الجدول رقم (٤)** يوضح عدد مِنَ الأحزابِ والتنظيمات الكردية وإتجاهاتها وتوجهّاتها الآيديولوجية | ١٦٩ |
| **الجدول رقم (٥)** يتضمن خارطة الأحزاب السياسية بعد إنطلاق الحياة السياسية عام ١٩٨٣ | ١٧٢ |
| **الجدول رقم (٦)** يتضمن خارطة الأحزاب السياسية بعد عام ٢٠٠٢ ونقاط قوتها وضعفها | ٢١٢ |
| **الجدول رقم (٧)** يوضح الإنتخابات التي خاضها حزب العدالة والتنمية والنسب الحاصل عليها | ٢١٣ |
| **الجدول رقم (٨)** يتضمن نسب المشاركة في الإنتخابات التركية منذ عام ١٩٥٠ | ٢٣٩ |

# ملخص الإطروحة


تعدّت أهمية موضوع التعدّدية الحزبية حقول المعرفة الأكاديمية لتضع رحالها في ميدان الواقع العملي وذلك لمساهمتها الفاعلة في التأثير على بُنية النظام السياسي وإستقراره كون التعدّدية أثّرت في الإنتقالِ المؤسّسي للسلطة السياسية ، وعليه التجربة السياسية التركية التي بدأت بإنهاء السلطنة والخلافة وإعلان الجمهورية عام ١٩٢٣ من قبلِ مصطفى كمال أتاتورك لم تشهد أي تطوّر مؤسّساتي رغم وجود دستور وسلطات ثلاث وظهور حزب الشعب الجمهوري كأول تنظيم سياسي رسمي بسبب سيادة نظام الحزب الواحد كنظام حزبي مهيمن على صيغة الدولة ونظامها السياسي وتبنّي الحضارةِ والثقافة الأوربية بشكلٍ رسمي وإعلانه الآيديولوجيا الكمالية التي جسّدتها المبادىء الستّةِ المعروفة ، الجمهورية والعلمانية والقوميةِ والإصلاحية والدولتية والثورية .

مع إنتقال تركيا إلى التعدّدية الحزبية بعد عام ١٩٤٦ تغيّرت صفة الدولة ونظامها الحزبي وظهرَ معها كثير منَ المفاهيم الغائبة أو المعطلة كمسائل حاكمة للحياةِ الحزبية والديمقراطية والإستقرار السياسي كالرقابة على الإنتخابات وحرية الحملات الإنتخابية إضافة إلى قانون الإنتخابات ، أدّت هذه الظروف إلى فقدان الحزب المُسيطر للسلطة لصالح الحزب الديمقراطي الذي حاز الأغلبيةِ البرلمانية طيلة المدّة من عام١٩٥٠ إلى عامِ ١٩٦٠ وأنتهت سيطرته بأول إنقلاب عسكري نفذهُ الجيش .

ظاهرة التعدّدية الحزبية رغم إعتبارها عامل مهم في تعزيز التجربة الديمقراطية إلاّ إنها لمْ تتمكن من تحقيق الإستقرار في النظام بفعل مؤثرات أخرى كان أبرزها الدور السياسي الحاكم للمؤسّسة العسكرية التي نصّبت نفسها أداة وصاية وإشراف على الحياةِ السياسية وبدلالةِ الإنقلابات العسكرية التي نفذتها في الأعوام (١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ و١٩٩٧)، إستمر هذا الواقع السياسي المتذبذب على الأقل للحقبة بين (١٩٤٦-٢٠٠٢) مُخلّفاً الكثير مِنَ المشاكل السياسية كالحكومات الإئتلافية والأوضاع الإقتصادية المتردية والأزمات الإجتماعية كالفقر وإنعدام الأمن والصراع الثقافي والتي سبّبت بمجملها حالة مِنَ العُقم السياسي المستمر التي انتهت بظهور حزب العدالة والتنمية وحصوله على الأغلبية البرلمانية بإنتخابات تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، بفعل التدابير التي نادى بها الإتحاد الأوربي وأولها إنهاء دورِ العسكر وجعل دوره خاضعاً للسلطة المدنية على غرار دور مثلاؤه في الدول الأوربية، ممّا أعطى الفرصة لحزب العدالة والتنمية ليصبح رافعة أساسية في صياغة وبلورة أُسُسٍ سياسية جديدة، من خلال سلوكه العقلاني أولاً ومن خلال التعديلات الدستورية ثانياً والأهم منها تحويل شكل النظام السياسي من البرلماني إلى الرئاسي والتي إنعكست بمجملها إنعكاساً إيجابياً على تطوير التجربةِ التركية في الديمقراطية والتعددية .

إنَّ تجربة تركيا الماثلة والتي إقترنت بنموذج الإسلام السياسي المتجسّد بنخبةِ العدالة والتنمية أثبتَ نجاحها في عدّة مواضع، فقد نجحَت في دمج الجماعة الإسلامية بالعملية الديمقراطية والتأكيد على إمكانية التناغم بين

الإسلام والديمقراطية والركون إلى مبادىء الوسطية والإعتدال في القضايا الحرجة كما إنَّ الأخذ بالنظام التعدّدي عمل على تخليص الآيديولوجيات الموجودة مِنْ حالةِ الإنقسام إلى صياغة رؤى وأفكار لمعالجة الواقع المعاش بحيث إنعكس إيجابياً في تغيير السلوكِ السياسي للأحزابِ السياسية، فضلاً عن إنّ التعدّدية الحزبية إلتزمت قانونياً ودستورياً بأحد ثوابت الديمقراطية وهو إحترام نتائجِ الإنتخاباتِ وإعطاء الحق بتشكيلِ الحكومة للحزب الفائز بالأكثرية، كما إنَّ سماح التعدّدية الحزبية بنقدِ السياسات العامة الحكومية ومراجعتها وإستبدالها جعل النظامُ السياسي التركي يتصف بأنّهُ نظام تداولي يَسْمح بوصولِ الأحزاب السياسية إلى القاعدةِ الجماهيرية وإقناعها بدعمهِ لغرض تحقيق طموحها بإيصالِ صوتها حال فوزه بالسلطة .

# المقدمة

يُعد موضوع التعدّدية الحزبية منَ المواضيع التي جذبت إهتمام المختصين والباحثين في حقول المعرفة الأكاديمية في المجال العلمي الإنساني وخصوصاً مجالي العلوم السياسية والقانون كونه تناول الإنتقالِ المؤسّسي للدولِ والأنظمة السياسية ومدى تأثيره في إستقرار وعدم إستقرار تلك الدول، وقد إرتبطت التعدّدية بالديمقراطية إرتباطاً وثيقاً لأنّها حملت في ثناياها الحد من التفّرد في تولي السلطة السياسية وتحجيم الدكتاتورية سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً وكذلك لإيجاد مواطن الخلل في النظام السياسي وخلق بيئة تنافسية بين القوى السياسية المختلفة ضمن إطار الحريات المدنية والسياسية المكفولة دستورياً بما يقود في النهاية إلى الإستقرار السياسي .

تبحث دراستنا محل الشاهد الأحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا مُنْذ إعلان الجمهورية في عام ١٩٢٣ من قبل مصطفى كمال أتاتورك ، فقد أقامَ أتاتورك تجربته السياسية على أنقاضِ الإمبراطورية العثمانية بإنهائهِ السلطنة والخلافة وإعلانه الجمهورية ، وتبنّيه لتوجهات الفكر السياسي الغربي بشكلٍ رسمي مِنْ خلالِ إلتزامه التام بالعلمانية والجمهورية إلى جانب القومية والإصلاحية والدولتية والثورية لتكتمل ما أُطلق عليه بالمبادىء أو الآيديولوجيا الكمالية الستّةِ للدولةِ التركية، فضلاً عَنْ بدء تجربتهِ الحزبية بتأسيسِ حزب الشعب الجمهوري كحزب رسمي وحيد للدولة والمجتمع مجسّداً بذلك الصورة النهائية لنمط الدولة والنظام السياسي بأنّه نظام الحزب الواحد .

عدّة أحداث داخلية وخارجية دفعت التجربة السياسية التركية إلى التحوّر الذاتي مِنْها وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨ ومجيء خليفته عصمت إينونو إلى السلطةِ الذي كانَ أقل تشدّداً منهُ في مسائلِ التعدّدية، إذ أجرى تعديلات على السلطةِ السياسية ونظامها الحزبي إنسياقاً معَ ظروف نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة، حيث إنتقلت تركيا بتجربتها مِنْ الحزب الواحد الى التعدّديةِ الحزبية بتأسيس الحزب الديمقراطي عام ١٩٤٦ الذي فاز بالأغلبيةِ البرلمانية في إنتخاباتِ عام١٩٥٠ وأستمرَّ في السلطةِ إلى عامِ ١٩٦٠ .

التجربة السياسية التركية على الرغم مِنْ إقتفائها أثر الغرب بإتباعها النموذج الليبرالي الأوربي ومناداتها بالديمقراطيةِ إلاّ إنَّ الواقع السياسي عانى مِنْ تأثير عدد مِنَ العوامل جاءت في مقدمتِها المؤسّسة العسكرية التي إقتحمت الحياة السياسية وجعلت التمسّك بالمبادىءِ الكمالية مُنْطلقات أساسية واجب الدفاع عَنْها كلّما رأت المؤسّسة العسكرية حالة إنحراف عَنْ تلك المبادىء ممّا جعلها أداة وصاية وإشراف على الحياةِ السياسية وبفعلِ الإنقلابات العسكرية التي قامت بها خلال الأعوام (١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠

و١٩٩٧) وتقمّصت مِنْ خلالِها الدور السياسي الذي إتخذ أنماطاً ثلاثة، الأول هوَ الحكم العسكري المباشر الذي مارسته بموجب إنقلاب عام (١٩٦١ و ١٩٨٠)، والنمط الثاني هوَ الحكم العسكري غير المباشر بتحالفها معَ السلطة المدنية ووفق دساتير عامي (١٩٦٠ و١٩٨٢) ، والنمط الثالث هوَ تحوّلها إلى أداة ضغط للتأثير في عمليةِ صنع القرار السياسي ، لذلك كانَ النظامُ السياسي التركي قوّامهُ أمران هما الجيش والنظام الحزبي وبالتالي تنازعته قوتان الأولى المؤسّسة العسكرية والبيوقراطية المدنية التابعة لها والثانية النُخب السياسية والأحزاب .

برهن الواقع السياسي في تركيا للحقبة مِنْ (١٩٤٦-٢٠٠٢) أنَّ ظاهرة التعدّدية الحزبية ودورها في إستقرار النظام السياسي مِنْ عدمه لَمْ يقف عندَ المسائل المتعلّقة بعملِ الأحزابِ وقوانين الإنتخاب وظاهرة الحكومات الإئتلافية، فإلى جانب ذلك توقّف جوهر الإصلاح السياسي على قضية مهمة جداً وهي إستمرار تحكّم المؤسّسَة العسكرية بالحياةِ السياسية وتعزيز دورها ووجودها إلى جانب عوامل أخرى تخص بُنيةِ الأحزاب وطريقة تفكيرها ونظرتها للأمورِ إضافةً إلى الصراعِ الديني والقومي المتأزم وإنعكاس ذلك كله على الواقع السياسي المتأزم الذي عبّرت عنه ظاهرة الحكومات الإئتلافية والواقع الإقتصادي المتردي الذي عبّر عنه إرتفاع الدَيْن وضعف الدخل الفردي والتقلبات الأخرى ، وعليه عكست هذه الحالات المزاج العام للعسكرِ الذي كانَ طاغياً على الجوِ العام المكتنف للعملية السياسية والحياة العامّة برمتها .

هنالك حقيقة ثانية أفرزتها التجربة الديمقراطية في تركيا منذ بدايتها عام ١٩٤٦ وإلى ما قبل ظهور حزب العدالة والتنمية وتسلمه السلطة بعد إنتخابات عام ٢٠٠٢ ، إتخذت هذه الحقيقة صوراً متعدّدة فتركيا دخلت في العمليةِ الديمقراطية في وقتٍ مبكّر قياساً بالدولِ الأخرى وكانت إنتخاباتها البرلمانية والبلدية تجري بصورةٍ منتظمة وفي مناخٍ مِنَ الحرية والتعدّدية ممّا جعلَ النزعةُ الديمقراطية لدّى المجتمع التركي ثابتة ولا يُمْكن الإنقلاب عليها وإنْ كانت تسير ببطء شديد لكنّها تعكس وجود أُسس مجتمع متقدّم لأنّها أتاحت لجميعِ القوى السياسية المشاركة في تحديدِ الخيارات والإتجاهات مِنْ جهة، وكانت مانعاً قوياً من إنهيارِ الكيان الإجتماعي والنظام السياسي وخياراً ذكياً لتطويرِ النظام مِنْ داخله عَنْ طريق إستيعاب بعض الإتجاهات الرئيسية المتشدّدة لمصلحةِ التخلّي عَنِ العُنف مِنْ جهةٍ أخرى .

لذلك فإنَّ المعادلةِ الحزبية والسياسية بعد عام ٢٠٠٢م شهدت متغيراً جديداً هوَ الضغط الخارجي المفروض على دورِ العسكر الذي شهد تراجعاً ملحوضاً نتيجة السياسات العقلانية والمتدّرجة التي إتبعها الحزب متذّرعاً بالتأييدِ الأوربي الكامل له للمُضي بالاصلاحاتِ الشاملة التي نادى بها الإتحاد الأوربي لإجل إكساب تركيا عضويتها وإندماجها أوربياً مِنْ خلالِ تطبيق معاييرها السياسية والإقتصادية المتعلّقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والإقتصاد الرأسمالي ، وكذلك المتبنيات والقراءة الدقيقة للأوضاع السياسية والتوجّه الصحيح لقادة حزب العدالة والتنمية ممّا جعله يتحوّل مِنْ مجرّد حزب إلى رافعة أساسية ساهمت

بصياغة أُسُسٍ جديدة للتجربةِ السياسية تمثّلت بإنهاء الدور الإشرافي والوصائي للجيشِ على الحياةِ السياسية وجعله خاضعاً للسلطةِ المدنية المنتخبة ، وتغيير شكل النظام السياسي مِنْ برلماني إلى رئاسي عَنْ طريق التعديلات الدستورية التي قام بها ، بالإضافةِ إلى إعادة تقييم العلاقات البينية بين الأحزاب وتشخيص نقاط قوتها وضعفها والإنتقال بحالة التنافس الإنتخابي منَ المستوى الفردي إلى مستوى التحالفات .

الواضح في التجربة السياسية التركية ومضامينها في التعدّدية الحزبية والإستقرار السياسي أنّها لمْ تكن خاضعة لمتغير واحد ثابت وإنما لعدّة متغيرات ، كما لمْ تتوقّف تلك المتغيرات عند المستوى المحلي كقياس بَلْ شملت المستويين الإقليمي والدولي ، لتكتمل معادلة العوامل المؤثرة في الواقع السياسي التركي الداخلية والخارجية معَ فارق مهم تمثّل بطبيعةِ السلوك السياسي لصانعِ القرار وكيفية موازنته لسياساتهِ وطريقة تعامله معَ الملفات بما يحفظ ويحقّق مصلحة الأمن القومي ، كل هذه الإشارات تحاول أُطروحتنا تناولها بعناية وتركيز وإهتمام للوقوف على نتائجها وإعطائها توصيفات نهائية لإثبات صحة ما نطرحه .

**أولاً: أهمية الدراسة**

تنطلق أهمية الدراسة مِنْ مستوى التأثير الذي تفرضه ظاهرة التعدّدية الحزبية على الإستقرارِ السياسي ، كظاهرة محدّدة لشكلِ وطبيعة النظام السياسي، وإنعكاس ذلك على الصفةِ القانونية للنظامِ أولاً وعلى مدى إستقرار مؤسّساته الرسمية وغير الرسمية ثانياً ، كما إتضحت أهمية دراستنا بشكلٍ أكثر في مضمونها الذي تناولَ تأثير التعدّدية الحزبية على إستقرار النظام السياسي التركي بعد العام ١٩٤٦ ، إذ تذبذبَ تأثيرها بينَ الداعم للإستقرار والكابح له وذلك حسب الظروف الداخلية والمؤثرات الإقليمية والدولية بسببِ تشابك الملفّات والقضايا التي تحكم سياسة تركيا داخلياً وخارجياً .

**ثانياً: هدف الدراسة:** سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :-

١. التعرّف على مفهومِ التعدّدَية وأنواعها والتعدّدَية الحزبية والمفاهيم المتعلقة بها .
٢. الوقوف على الأسبابِ الدافعة للتوجّه نحو التعدّدَية الحزبية والإشكالات التي واجهتها ، ومِنْ ثمَّ تأثيرِ ذلك على إستقرارِ المجتمعاتِ والنُظم السياسية .
٣. معرفة البيئة العامّة السياسية والإجتماعية والإقتصادية قبل تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣.
٤. متابعة وتحليل ظهور التعدّدية وأثرها في إستقرار النظام السياسي إلى ما قبل عام ٢٠٠٢م .
٥. وصف وتحليل وتقييم واقع التعدّدية الحزبية وقياس مستوى تأثيرها في إستقرار النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٢م وإستشراف مستقبلها في ظلّ العوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية .

**ثالثاً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة**

**الحدود المكانية :** ينحصر مكان الدراسة ضمن الحدود الجغرافية للدولةِ التركية.

**الحدود الزمانية :** يشير النطاق الزمني للدراسةِ إلى تحديد عام ١٩٤٦ كبداية لإنتقال تركيا مِنْ نظام الحزب الواحد إلى نظام التعدّدَية الحزبية .

**رابعاً: إشكالية الدراسة**

تطرح إشكالية الدراسة تساؤلاً رئيساً هو هل هنالك علاقة بين ظاهرة التعدّدية الحزبية وظاهرة الإستقرار السياسي بما يجعل التعدّدية الحزبية مظهراً منْ مظاهر العمل السياسي الذي يؤثر سلباً أو إيجاباً في إستقرار النظام السياسي بصورةٍ عامة؟ ومن ثم إلى أي مدى تُسهم ظاهرة التعدّدية الحزبية في الإستقرار السياسي إلى جانب العوامل الأخرى المؤثرة كالموقع الجغرافي وحجم الموارد والتركيبة الإجتماعية والقيادة السياسية، وقدر تعلق الأمر بتركيا وخصوصية تجربتها المعاصرة تقودنا الأسئلة الرئيسة إلى أسئلة أخرى فرعية وكالآتي:

١. ما مفهوم التعدّدية وأنواعها والتعددية الحزبية ومتى ظهرت؟ وما هي مبررات ظهورها والإشكاليات التي واجهتها؟
٢. ما الواقع السياسي والحزبي في تركيا قبل ظهور التعددية الحزبية عام ١٩٤٦؟
٣. ما هي المبررات والدوافع لإتجاه تركيا نحو التعدّدية عام ١٩٤٦ ؟
٤. ما الإشكاليات التي إعترضت التعدّدية الحزبية في تركيا وكيف تمّت مواجهتها؟
٥. هل شهدت تركيا في المدّة ما بين (١٩٤٦-٢٠٠٢) تعدّدية حزبية حقيقة في ظل تحكم المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية؟ وما مدى تأثير ذلك على الإستقرار السياسي؟
٦. ما شكل وطبيعة التنافس الحزبي في ظل وجود حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢؟
٧. ما هو دور حزب العدالة والتنمية الحاكم في تعزيز التجربة الديمقراطية التعدّدية؟
٨. ما هي طبيعة التعديلات الدستورية التي أجراها الحزب على الحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٢ ؟
٩. ما هو مستقبل التعدّدية الحزبية الماثلة في تركيا خصوصاً في ظل هيمنة حزب العدالة والتنمية وتعديلاته التي طالت بُنية النظام السياسي بتحوله إلى النظام الرئاسي .

**خامساً: فرضية الدراسة**

تفترض الإطروحة أنَّ هنالك علاقة طردية بين التعدّدية الحزبية كنظام حزبي واستقرار النظام السياسي بحيث يَنتُج عنها أثراً إيجابياً أو سلبياً، شريطة أَنْ تُقام على أُسس ديمقراطية صحيحة وفعّالة ضمن بيئة سياسية إيجابية ومتزنة قوّامها هيكل دستوري وقانوني يأخذ بنظرِ الإعتبار طبيعة المجتمع

التركي وقواه السياسية والتحديات التي تواجه إستقرار نظامه السياسي وصولاً إلى درجات مقبولة من التماسك والإنسجام الإجتماعي على الثوابت الوطنية لتركيا الحديثة وللتصاعد المضطرد في التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية بما يقود إلى الإستقرار السياسي والعكس صحيح،كما تثبت الإطروحة أنَّ التعدّدية الحزبية التي ظهرت بتركيا بعد عام ١٩٤٦ كانت متعثرة وشكلية إلى حدٍ ما لغاية قبل عام ٢٠٠٢ بسبب تحكّم الجيش بالحياة السياسية وتنفيذه لأربعة إنقلابات عسكرية ،لكن ظهور حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢ غيّر من قواعد اللعبة السياسية والديمقراطية بفعل سلوكه السياسي المغاير تماماً لفكر وممارسة الأحزاب الأخرى مما جعل التعدّدية الحزبية تتخذ مساراً جديداً تميّز بالوضوح والثبات وأنعكس إيجابياً في الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي.

**سادساً: الدراسات السابقة**

وجدَ الباحث من خلال متابعته للرسائل والاطاريح التي بحثت في التجربة السياسية التركية أنها لمْ تُشر إلى موضوع التعدّدية الحزبية وتأثيره في الإستقرار السياسي فيها بشكل مباشر كعنوان رئيسي كذلك لمْ يتم تناوله بشكلٍ مفصّل ودفعة واحدة كما في أُطروحتنا ، وإنما تم تناول الموضوع كمطلب أو مبحث ضمن ثنايا الأبحاث المختلفة أو جاءت بعض الدراسات خاصة بحقبة زمنية محدّدة مع عدم وجود رؤية إستشرافية لمستقبل تلك التعدّدية في ظل المتغيرات المستمرة خاصة وإنَّ الوضع السياسي في تركيا خضع بشكلٍ كبير للمؤثرات الخارجية،فضلاً عن حصر بعض الدراسات موضوع التعدّدية بإستعراض عدد الأحزاب السياسية وإتجاهاتها وبرامجها دون تحليل الظاهرة وتأثيراتها ، مثلاً رسالة ماجستير بعنوان "الأحزاب السياسية وإتجاهات السياسة في تركيا الحديثة" كذلك رسالة ماجستير تناولت موقف المعارضة الداخلية من النظام السياسي التركي للفترة (١٩٢٣-١٩٦٠) ،كذلك رسالتنا للماجستير التي بحثت تأثير العقيدة السياسية لصانع القرار التركي على وضعية المؤسسة العسكرية بعد العام ٢٠٠٢م،إضافةً إلى الرسائل والأطاريح التي بحثت تجربة حزب العدالة والتنمية ودوره في تعزيز حالة الديمقراطية والتعددية الحزبية لكن بعد وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٢ ،عليه إختلفت أُطروحتنا في مضمونها عن الدراسات المذكورة أنّها أحاطت جوانب الموضوع بشكل مفصّل وعملت فرشة واسعة من المعلومات والآراء والأحكام والتصورات لتسليط الضوء بشكل أكبر على هذه التجربة الطويلة والمستمرة .

**سابعاً: منهجية الدراسة**

إعتمد الباحث لغرض وصف وتحليل محاور الدراسة وصولاً إلى الإستنتاجات العلمية المتعلقة بموضوع الإطروحة على منهج رئيسي هو المنهج النظمي– المنهج السستماتي وذلك من خلال عرض وافي لمدخلات الدراسة ومناقشة المعطيات التي تفرضها بغية تحليلها لإعادة تقييم وتقويم تلك

المعطيات وصولاً إلى الإستنتاجات التي تمخّضت عنها الدراسة .. ومن المعلوم أنَّ دراسة كهذه تتطلّب الإستعانة بمداخل بحثية لمناهج أخرى مساعدة كالمنهج التاريخي لإستقصاءِ المعلومات وبحث المعطيات التأريخية المرتبطة بأوضاع الجمهورية التركية ، فضلاً عن المنهج الوظيفي لتحديد وظائف كل من النظام السياسي والمؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية ضمن حدود الدولة التركية كذلك إعتمدنا على المنهج التحليلي والوصفي لغرض وصف وتحليل المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة إلى جانب ذلك إعتمد الباحث على المنهج المقارن لقياس مستوى المفارقة بين تجربة حزب العدالة والتنمية وتجربة غريمه حزب الشعب الجمهوري وأخيراً إعتمد الباحث على المنهج الإستشرافي للبحث في إحتمالات إستمرار أو تراجع التعددية الحزبية بصورتها الماثلة وأثر ذلك على إستقرار النظام السياسي .

**ثامناً: هيكلية الدراسة**

تضمنت أُطروحتنا هيكلية تكوّنت منْ ملخّص ومقدمة معَ ملحقاتها وأربعة فصول تختص بالمضمون وأخيراً خاتمة وتوصيات ، تناول **الفصل الأول** إطاراً نظرياً عاماً عنِ التعدّدية ومفهومها وأنواعها وعلاقتها بالإستقرار السياسي ، المبحث الأول منهُ قُسّم إلى مطالب ثلاثة تناولت التعدّدية وأنواعها ومطلب إختصَّ بتوضيح مفهوم التعدّدية الحزبية فيما تناول المطلب الثالث المواضيع ذات الصلة بالتعدّدية الحزبية كالديمقراطية والحكومات التمثيلية والقوانين الإنتخابية والأحزاب السياسية ، أمّا المبحث الثاني فقد ناقشنا فيه الدوافع التي كانت وراء التوجّه نحو التعدّدية الحزبية والإشكاليات التي واجهتها وكان ذلك في مطلبين الأول ضمَّ الدوافع والثاني تضمّنَ الإشكاليات مثل وضع الدولة القانوني وطبيعة النظام السياسي فيها إضافةً إلى موقف الفكر الإسلامي من التعدّدية الحزبية ، فيما كانَ المبحث الثالث يدور حول تأثير ظاهرة التعدّدية الحزبية على المجتمعاتِ والنُظم السياسية وجاء ذلك أيضاً بمطلبين الأول تطرّقنا فيه لماهية ظاهرة الإستقرار السياسي ثمَّ إنتقلنا إلى المطلب الثاني لنعرض مزايا ومساوىء التعدّدية الحزبية وأثرها على الإستقرارِ السياسي من خلال توضيح إيجابيات وسلبيات الأحزاب نفسها .

**الفصل الثاني** من الإطروحة تمَّ فيه بحث الملامح المختلفة لطبيعة المشهد السياسي في تركيا قبل التحوّل إلى التعدّديةِ الحزبية عام ١٩٤٦م ليكون أرضية ومدخل لفهم الأوضاع العامّة ، وقد تألّف المبحث الاول من ثلاث مطالب تناولت الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي ، أمّا المبحث الثاني ذهبنا فيه إلى مناقشة قضايا ومواضيع تركت تأثيراً واضحاً على الحياةِ السياسية وطبيعة تكوينها الحديثة كالعلمانية والإسلام والديمقراطية ودور القيادة السياسية فيه ، بعد ذلك شرحنا

في المبحث الثالث ما آلت إليه الأوضاع من ظهور النموذج الأول لشكل النظام السياسي وطبيعة النظام الحزبي المرافق له وأثر ذلك كله على الإستقرار السياسي في تركيا .

**الفصل الثالث** الذي حمل عنواناً يوضح تأثير التعدّدية الحزبية على الإستقرار السياسي في تركيا للحقبة بين (١٩٤٦-٢٠٠٢) وكان يتضمن ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تناول حيثيات بلورة التعدّدية الحزبية في تركيا عام ١٩٤٦م وشكل الأحزاب التي ظهرت على الساحة السياسية وتضمن الدوافع الخاصة بتركيا التي شجعتها على التوجّه نحو التعدّدية الحزبية والمتطلبات الدستورية اللازمة لذلك التحول وأثر ذلك على الإستقرار السياسي إضافةً إلى المتغيّرات والأحداث الخارجية وأثرها على التعدّدية الحزبية والإستقرار السياسي من حيث علاقتها بالداخل التركي ، أمّا المبحث الثاني فقد أثبتنا فيه المؤشرات العامة حول التعدّدية الإجتماعية والثقافية والحزبية والسياسية ، أمّا المبحث الثالث فقد ناقشنا فيه الإشكاليات السياسية والإجتماعية والعسكرية والأمنية التي إعترت ظاهرة التعدّدية الحزبية وكيف أثرت على الإستقرارِ السياسي للحقبة (١٩٤٦-٢٠٠٢) .

أما **الفصل الرابع** فتمَّ تخصيصه للخروج برؤية نهائية عن واقع ومستقبل التعدّدية الحزبية في تركيا بعد العام ٢٠٠٢م، المبحث الأول رسم صورة واقعية لمشهد التعدّدية الحزبية، عبر توضيح العوامل الداخلية والخارجية التي غيّرت منْ طبيعة المعادلة السياسية وقواعد اللعبة الديمقراطية، وما آلت إليه من تغيير خارطة الأحزابِ السياسية الفاعلة وتصنيفاتها وإتجاهاتها إضافةً إلى التعديلات الدستورية الحديثة وكيفية مساهمتها في تهيئة الأرضية المناسبة للتحولات الكبرى التي شهدتها الدولة التركية وهي إقصاء المؤسّسة العسكرية عن التحكم بالقرار السياسي وتحويل شكل النظام السياسي من البرلماني إلى الرئاسي،أما المبحث الثاني قيّمنا فيه تجربة حكم حزبِ العدالة والتنمية ودوره في تعزيز وتقوية عملية التعدّدية والديمقراطية،أمّا المبحث الثالث فتضمن عرض تفصيلي لمستقبل التعدّدية الحزبية حيث سعينا جاهدين إلى ربط هذه الرؤية بمجموعة من المسائل الخاصّة الداخلية والعامّة الخارجية التي أطلقنا عليها تسمية ضمانات نجاح إستمرار التعدّدية الحزبية بملامِحها الحالية ومدّى تأثيرها في إستقرار النظام السياسي إلى جانب الكوابح أو المعرقلات لإستمرار التعدّدية الحزبية .